# مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى.. وإدانات رسمية

**القدس المحتلة- رام الله- الحياة الجديدة- ديالا جويحان-**
اقتحم، أمس الخميس، نحو 488 مستوطنا باحات المسجد الأقصى المبارك خلال الفترتين الصباحية والمسائية، تحت حماية شرطة الاحتلال، وذلك عقب إعادة فتحه بعد إغلاق استمر أربعين يوماً أمام المصلين المسلمين بذريعة حالة الطوارئ.
وقالت محافظة القدس، في بيان، إن هذه الإجراءات تمثل «تصعيداً خطيراً يمس الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى»، معتبرة أنها تشكل «استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين في القدس وفلسطين والعالم».
وأضافت المحافظة أن تمديد ساعات الاقتحام يعكس تسارعاً في فرض وقائع جديدة داخل المسجد الأقصى، في إطار تكريس سياسة التقسيم الزماني، خاصة بعد إعادة فتحه عقب إغلاق دام أربعين يوماً.
وأوضحت أن اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى بدأت عام 2003 بشكل يومي تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، قبل أن تنتقل عام 2008 إلى مرحلة أكثر تنظيماً عبر تخصيص أوقات محددة لها، بدأت بثلاث ساعات يومياً، ثم أخذت بالتوسع تدريجياً عاماً بعد عام ضمن سياسة ممنهجة لفرض واقع جديد داخل المسجد، وصولاً إلى ست ساعات ونصف يومياً في الوقت الحالي.
وفي السياق، أدى المستوطنون صلوات جماعية علنية مقابل قبة الصخرة وعند الرواق الغربي للمسجد، تخللها الغناء والتصفيق وأداء طقوس تلمودية والانبطاح أرضاً.
كما اعتقلت شرطة الاحتلال سيدة وشاباً من داخل باحات المسجد بعد صلاة الفجر، قبل أن تفرج عنهما لاحقاً بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة أسبوع قابل للتجديد.
في المقابل، توافد المصلون من أحياء مدينة القدس منذ ساعات الفجر لأداء الصلاة، في أول يوم يُفتح فيه المسجد بعد إغلاقه، ورددوا التكبيرات عقب الصلاة، بعد حرمانهم من أداء الشعائر خلال أيام شهر رمضان وأول أيام عيد الفطر. وتزايدت أعداد المصلين خلال صلاتي الظهر والعصر.
كما أعيد فتح المحال التجارية في أحياء البلدة القديمة، وسط انتشار كثيف لقوات شرطة الاحتلال داخل أسوار البلدة وعلى أبوابها، إضافة إلى أبواب المسجد الأقصى، حيث جرى التدقيق في هويات المواطنين الفلسطينيين.
من جانبه، قال رئيس المجلس الوطني روحي فتوح إن سماح سلطات الاحتلال للجماعات المتطرفة باقتحام باحات المسجد الأقصى وأداء طقوس تلمودية وحركات استفزازية يشكل تصعيداً خطيراً يمس الوضع التاريخي والقانوني القائم، ويستفز مشاعر المسلمين.
وشدد فتوح، في بيان، على أن هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسات ممنهجة لفرض أمر واقع بالقوة، محمّلاً حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذا التصعيد، ومطالباً المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف الانتهاكات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ومقدساته.
بدوره، أكد قاضي قضاة فلسطين ومستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش أن إعادة فتح المسجد الأقصى أمام المصلين تأتي، في حقيقتها، لإتاحة المجال أمام المستوطنين لاقتحامه وأداء طقوس تلمودية داخله، في انتهاك للوضع القائم، محذراً من تداعيات ذلك على أمن واستقرار المنطقة.
وأشار إلى أن شرطة الاحتلال، بالتوازي مع زيادة ساعات الاقتحام والسماح للمستوطنين بالبقاء لفترات أطول، تفرض قيوداً على المصلين المسلمين وتمنعهم من حرية العبادة، وتعمل على إخلاء المسجد منهم، ما يكشف عن مخطط لفرض واقع جديد بالقوة.
ودعا الهباش الفلسطينيين القادرين على الوصول إلى المسجد الأقصى إلى تكثيف التواجد فيه وإعماره، للتصدي لهذه المخططات.
كما وجّه نداءً إلى الدول العربية والإسلامية، شعوباً وحكومات ومؤسسات، لدعم صمود الفلسطينيين، خاصة في القدس، وتعزيز ثباتهم في مواجهة الانتهاكات.
وطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والضغط على سلطات الاحتلال لوقف اعتداءاتها على المسجد الأقصى، ورفع القيود المفروضة عليه، وضمان حرية وصول المسلمين إليه لأداء شعائرهم الدينية بأمن وسلام، وفق قرارات الشرعية الدولية.

### «الخارجية» تدين تصعيد اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى وتحذر من فرض وقائع جديدة في الحرم القدسي

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين أن هذه الاقتحامات جاءت عقب إعادة فتح المسجد بعد إغلاق تعسفي بالقوة العسكرية من طرف واحد استمر أربعين يوما، معتبرة ذلك انتهاكا صارخا للوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى، واعتداءً على حرية العبادة للمسلمين.
وأكدت الوزارة أن تمديد ساعات الاقتحامات يعكس تصعيدا ممنهجا يهدف إلى فرض وقائع جديدة داخل الحرم القدسي الشريف، وتكريس سياسة التقسيم الزماني. كما شددت على أن جميع الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال في القدس المحتلة، بما في ذلك تنظيم وتوسيع الاقتحامات، هي إجراءات غير قانونية وباطلة، وتشكل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
وجددت الوزارة تأكيدها أنه لا سيادة لإسرائيل على مدينة القدس، وأن السيادة تعود لدولة فلسطين، وأن المسجد الأقصى المبارك، بكامل مساحته البالغة 144 دونمًا، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، رافضةً بشكل قاطع أي محاولات لتغيير هذا الواقع أو فرض تقسيم زماني أو مكاني فيه.
وحملت الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الخطير وتداعياته، مطالبةً بوقف جميع أشكال الاقتحامات والانتهاكات بحق المسجد الأقصى فورًا، ورفع القيود المفروضة على وصول المصلين إليه.
كما دعت الوزارة المجتمع الدولي ومؤسساته، لا سيما في ظل استعداد أبناء الشعب الفلسطيني للاحتفال بالأعياد المسيحية الوطنية في الأرض المقدسة، إلى التحرك العاجل والفاعل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، وضمان حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، وصون حرية العبادة، واتخاذ إجراءات رادعة لمساءلة سلطات الاحتلال ومحاسبتها على انتهاكاتها الممنهجة.

# «مقاومة الجدار والاستيطان»: اقرار الاحتلال إقامة 34 موقعا استعماريا في الضفة يهدف إلى تكريس الضم الزاحف

**رام الله- الحياة الجديدة-** أكدت هيئة مقاومة والاستيطان، إن اقرار سلطات الاحتلال إقامة 34 موقعا استعماريا جديدا في الضفة، يمثل قفزة في غاية الخطورة في إطار تسارع مشروع الاستعمار الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية، ومحاولة فجة لفرض وقائع لا رجعة عنها على الأرض الفلسطينية المحتلة.
وبين رئيس الهيئة مؤيد شعبان، أن هذا القرار، بما يحمله من حجم غير مسبوق من حيث عدد المواقع التي وصلت إلى 34 موقعا استعماريا، يهدف إلى الإمعان في تفكيك الجغرافيا الفلسطينية وعزل تجمعاتها.
وأشار إلى أن هذ المخطط يهدف إلى تكريس الضم الزاحف، وتحويل الاستيطان الاستعماري إلى أداة سيادية تفرض بالقوة، في تحدٍ مباشر وصريح لكافة قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الاستيطان غير شرعي وباطلا.
وقال شعبان، إن الخرائط المتاحة والأولية حول القرار الاحتلالي، تكشف عن استهداف ممنهج وواسع للأراضي الفلسطينية لا سيما منطقة شمال الضفة الغربية، في محيط محافظة جنين، التي قررت دولة الاحتلال إعادة الاستيطان إليها وهذه المرة من خلال موضعة المزيد من المواقع الاستعمارية حول المستعمرات الأربع المخلاة التي تم إقرار إعادة الاستيطان إليها، يضاف إلى ذلك استهداف محافظة الخليل بـ 10 مواقع استعمارية جديدة.
وأضاف، أن توزيع المواقع الاستعمارية الجديدة يظهر استهدافاً ممنهجاً للمناطق المحيطة بالخط الأخضر، مما يؤشر إلى محاولة الاحتلال الحثيثة لتذويب الحدود مما يعدم أي أفق مستقبلي لحل الدولتين.
وأشار إلى أن توزيع المواقع الاستعمارية الجديدة يظهر استهدافاً ممنهجاً للمناطق المحيطة بأراضي الـ48، مما يؤشر إلى محاولة الاحتلال الحثيثة لتذويب الحدود مما يعدم أي أفق مستقبلي لحل الدولتين.
ولفت شعبان إلى أن هذا القرار يأتي استكمالاً لسلسلة قرارات اتخذها «الكابينت» خلال عام 2025، تمثلت في فصل 13 حيا استعماريا واعتبارها مستعمرات قائمة بذاتها، إلى جانب إقرار إنشاء 22 موقعًا استعماريًا في مرحلة لاحقة، ثم قرار إضافي بإنشاء 19 موقعاً آخر، ما يعكس نهجا تراكميا ومنهجيا لتوسيع المشروع الاستيطاني وتحويله من توسع تدريجي إلى قفزات كمية ونوعية متسارعة تهدف إلى فرض وقائع لا رجعة عنها على الأرض.
وأكد، أن هذا التصعيد يأتي في سياق استغلال واضح للظرف الإقليمي والانشغال الدولي، في محاولة لتمرير مخططات استعمارية كبرى بعيدا عن الرقابة والمساءلة، الأمر الذي يعكس إصرار حكومة الاحتلال على المضي قدما في سياساتها التوسعية، مستفيدة من حالة الصمت الدولي أو عجزه أو تواطؤه.
وتابع: إقرار هذا العدد الكبير من المواقع الاستعمارية دفعة واحدة، وبطابع سري، يشكل سابقة خطيرة، ويؤكد أن المشروع الاستعماري بات أداة مركزية لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية، بما يقوّض أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.
وأكد شعبان، أن هذه الإجراءات باطلة ولاغية، ولن تنشئ حقا ولن تُكسب شرعية، وأن الشعب الفلسطيني سيبقى متمسكا بأرضه وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. ٧ودعا، المجتمع الدولي إلى الانتقال من مربع الإدانة اللفظية إلى إجراءات عملية رادعة، تنسجم مع مواقفه المعلنة الرافضة للاستيطان، وتكفل وقف هذا التصعيد الخطير ومحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها الجسيمة.

# وفد عربي أوروبي يطلع رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي على مستجدات القضية الفلسطينية

**القاهرة- وفا-** أطلع وفد عربي أوروبي، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة، السفيرة أنجلينا إيخهورست، على خطورة الأوضاع المتأزمة في المنطقة، خاصة ما تتعرض له القضية الفلسطينية في ظل استمرار الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية ضد شعبنا.
وقال مندوب فلسطين بالجامعة العربية، السفير مهند العكلوك، إن اللقاء الذي عقد في مقر بعثة الاتحاد الأوروبي، بحضور مندوبي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت وسلطنة عُمان بالجامعة العربية، بالإضافة إلى سفير مملكة إسبانيا بمصر، ومبعوث الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط كريستوف بيغوت، تناول خطورة السياسات الإسرائيلية، والتي تشمل الإبادة الجماعية والفصل العنصري، واستمرار الاستيطان الاستعماري، وإغلاق المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، وعرقلة الوصول إلى كنيسة القيامة، وتقويض حرية العبادة في المقدسات الإسلامية والمسيحية، إضافة إلى مصادرة أموال المقاصة الفلسطينية.
وأضاف السفير العكلوك أن هذه الانتهاكات تمثل تهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة، مؤكدًا ضرورة تحرك المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي وحماية حقوق الفلسطينيين.
من جانبها، طالبت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي بضرورة الانتقال من مرحلة الشجب والإدانة إلى اتخاذ إجراءات وعقوبات عملية على إسرائيل، قوة الاحتلال، لضمان حماية حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة الدولية.